

استراتيجية دبي

تحفز عولمة الاقتصاد الإسلامي

نجحت دبي في تحفيز عولمة الاقتصاد الإسلامي من خلال الجهود التي تبذلها عبر حزمة من المحاور والقطاعات ضمن مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، التي تم إطلاقها في 2013. حيث ركزت المرحلة الأولى من استراتيجية المبادرة التي امتدت لثلاث سنوات على مجموعة من الأهداف يأتي من ضمنها عولمة الاقتصاد الإسلامي، أي الترويج لفكرة أن الاقتصاد الإسلامي مساهم رئيس في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر استخدام أدوات تمويل عالية الكفاءة وقليلة المخاطر، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالصناعة والزراعة والخدمات وتقليص حجم الاقتصاد الوهمي القائم على تنمية الثروات عبر المضاربات والرهانات، وهذه الطريقة تحقق أرباحاً لحظية للمستثمرين ولكنها عرضة للأزمات إلى جانب أنها لا تضيف شيئاً إلى الناتج المحلي أو الوطني الإجمالي.

كما تم التركيز خلال المرحلة الأولى على إطلاق مبادرات وبناء شراكات مع القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق جملة من الأهداف يتمثل أولها في إحياء ثقافة الاقتصاد الإسلامي عبر سلسلة من الإنتاجات النظرية والعلمية والأكاديمية، وربط مبادئ الاقتصاد الإسلامي بما يسميه العالم اليوم بالاقتصاد المستدام والاستثمار المسؤول والتنمية الشاملة والعادلة. بينما يتجسد الهدف الثاني في إنشاء مؤسسات وفعاليات دائمة تشكل البيئة الحاضنة لنمو الاقتصاد الإسلامي، وتعزز مكانة دبي كعاصمة عالمية ومرجعية لثقافته وتشريعاته، وهو ما عبرت عنه مبادرات المركز وشركائه الاستراتيجيين مثل مركز الإمارات العالمي للاعتماد، والمنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال، وجائزة الاقتصاد الإسلامي، وتقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي، والهيئة الشرعية العليا للخدمات المالية والمصرفية. وفي ظل المنجزات التي تم تحقيقها على هذه المحاور الثلاثة تم تحديث استراتيجية مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي لنتقل إلى مرحلة أكثر تخصصاً ولنواكب النمو الكبير في قطاعاته والطلب المتزايد على منتجاته وأدواته التمويلية بشكل خاص، بحسب عبدالله العور، المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي.

■ إعداد - بشار باغ



دبي تطور مؤشراً لقياس مس



تواصل دبي ترسيخ مكانتها المرموقة عالمياً كعاصمة للاقتصاد الإسلامي بمختلف قطاعاته | البيان

دبي تفوقت على مراكز عالمية لها تاريخها في إدراج الصكوك

إقرار دولي بكفاءة البيئة التنظيمية والتشريعية للقطاع المالي الوطني

توجه عالمي للتعاون مع دبي كعاصمة للاقتصاد الإسلامي

مبادئ الاقتصاد الإسلامي بما يسميه العالم اليوم بالاقتصاد المستدام والاستثمار المسؤول والتنمية الشاملة والعدالة، بينما يتجسد الهدف الثاني في إنشاء مؤسسات وفعاليات دائمة تشكل البيئة الحاضنة لنمو الاقتصاد الإسلامي، وتعزز مكانة دبي كعاصمة عالمية ومرجعية لثقافته وتشريعته، وهو ما عبرت عنه مبادرات المركز وشركائه الاستراتيجية مثل، مركز الإمارات العالمي للاعتماد، والمنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال، وجائزة الاقتصاد الإسلامي، وتقرير واقع البيئة الاقتصادية الإسلامي العالمي، والهيئة الشرعية العليا للخدمات المالية المصرفية، إلى جانب حزمة من المبادرات التي أعلن عنها المركز. أما الهدف الثالث فيتجسد في عولمة الاقتصاد الإسلامي، أي الترويج المستدامة عبر استخدام أدوات تمويل عالية الكفاءة وقليلة المخاطر، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية الحقيقية كالصناعة والزراعة والخدمات.

وأوضح أن السنوات الثلاث الأولى أصدرت شركة تومسون رويترز تقرير واقع الاقتصاد الإسلامي العالمي الذي يرصد النمو في كل قطاع والفرص المتاحة لتوجيه الاستثمارات. بعد إطلاق الاستراتيجية المحدثة في ديسمبر الماضي التي تضمنت رفع مساهمة الاقتصاد الإسلامي في الناتج

عبدالله العور: تطوير مقاييس الأداء لمواكبة تطورات كل مرحلة

الثاني عالمياً. وفي بداية العام 2017، وبعد اعتماد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، أطلق المركز الاستراتيجية المحدثة لـ«دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي»، التي تشمل مبادرات للمرحلة المقبلة إلى 2021.

شركات
وأشار العور إلى أنه وخلال إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي عام 2013 تم تحديد مدة ثلاث سنوات لإنجاز المرحلة الأولى من الاستراتيجية. ركزت المرحلة الأولى على إطلاق مبادرات وبناء شركات مع القطاعين العام والخاص بهدف تحقيق جملة من الأهداف يتمثل أولها في إحياء ثقافة الاقتصاد الإسلامي عبر سلسلة من الإنتاجات النظرية والعلمية والأكاديمية، وربط



قال العور إنه إذا أردنا تحديد نسبة المنجز من مبادرات الاقتصاد الإسلامي خلال السنوات الثلاث الأولى من رؤية واستراتيجية «دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» نستطيع القول إن نسبة 100% من مجموع المبادرات أطلقت حسب توجيهات صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، وإشراف سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي، عند إطلاق الاستراتيجية عام 2013 وحققت نجاحاً قياسياً وساهمت في إثراء مكانة دبي والإمارات كعاصمة عالمية ومركز رئيسي لقطاعات الاقتصاد الإسلامي في مؤشرات مختلفة على غرار المؤشر العام للاقتصاد الإسلامي الذي تصدره سنويًا شركة تومسون رويترز، التي احتلت فيه دولة الإمارات المركز

نجاح قياسي
وحول تقييم نسبة إنجاز أهداف مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي

دبي - بشار باغ

كشف عبدالله محمد العور المدير التنفيذي لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي أن المركز يقوم بتطوير مؤشر أداء مركب وشامل بالتعاون مع شركائه الاستراتيجيين، بحيث يتم على أساسه قياس مساهمة الاقتصاد الإسلامي في الناتج الإجمالي المحلي وسيتم قياس المرحلة الأولى من نتائج المؤشرات الفرعية قريباً.

وأوضح في تصريحات لـ«البيان الاقتصادي» أن قياس مساهمة الاقتصاد الإسلامي في اقتصاد الدولة بشكل عام عملية دقيقة، فهناك مساهمة مباشرة وهي ما يضيفه قطاعات الاقتصاد الإسلامي الواضحة، وهناك مساهمة غير مباشرة وهي تأثير ثقافة ومبادئ الاقتصاد الإسلامي على القطاعات التقليدية. على سبيل المثال: تبني مبادئ الاستثمار المسؤول والاستعانة بأدوات تمويل إسلامية من قبل قطاعات تقليدية، تعتبر من المساهمات غير المباشرة للاقتصاد الإسلامي في تعزيز الاستقرار المالي واستدامة التنمية. لذا علينا الاستمرار في تطوير مؤشرات أداء الاقتصاد الإسلامي لتستجيب مع التطور الذي يتحقق في كل مرحلة من مسيرته.

وحول تقييم نسبة إنجاز أهداف مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي

4 مقومات لبناء اقتصاد الثقافة والفنون الإسلامية

دبي - البيان



استعرض كتاب «رؤى عالمية حول الاقتصاد الإبداعي الإسلامي»، الذي أطلقته مؤخراً هيئة دبي للثقافة والفنون (دبي للثقافة) 4 مقومات أساسية لبناء اقتصاد الثقافة والفنون الإسلامية في دبي، وسبل توسيع المنظومة الحالية في المدينة لجعلها أكثر قوة وجاذبية للمبتكرين ورواد الأعمال الإبداعية. وجاء في مقدمة هذه المقومات استقطاب ورعاية المواهب، فالموهب هي

غلاف الكتاب

نهاية عام 2016، أن سكان دبي يرغبون بإنشاء المزيد من المتاحف والحدائق والمكتبات لتعلم حول الثقافة والفنون والإسلامية وتقديرها بشكل أفضل. كما أن بناء منشآت لتخزين الأعمال الفنية بغية تسهيل استيرادها وتصديرها يعتبر أيضاً جزءاً محورياً من هذه البنية التحتية مع تنامي حضور دبي في سوق الفنون العالمية. وتعتبر مثل هذه البنية التحتية حافزاً للتنمية الحضرية، وتتيح بناء علامة تجارية جديدة للمدن، بشأن قطاعاتها الثقافية والإبداعية، وإلى جانب البنية التحتية المادية، ينبغي أيضاً تطوير البنية التحتية الاستثمارية والقانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية، وبما أن الاقتصاد الإبداعي يرتكز على براءات الاختراع وحقوق النشر وغيرها من القوانين النافذة التي تتيح للأفراد الاحتفاظ بملكية إبداعاتهم، لذا ينبغي على دبي أن تطور نظاماً قانونياً واجب النفاذ لحماية حقوق الملكية الفكرية لتشعر الطبقة الإبداعية باطمئنان أكثر حيال تطوير منتجاتها الفنية والثقافية. أما المقوم الثالث فيتمثل في تعزيز الوعي العام حول الثقافة والفنون الإسلامية، إذ يدرك أغلب سكان دبي مدى أهمية الثقافة والفنون الإسلامية قطاعاً اقتصادياً، ويرغبون بمعرفة المزيد عنه ولكنهم يشعرون أنهم يفتقرون إلى المعرفة الكافية حول الفعاليات والعروض والفرص التي يمكنهم المشاركة فيها.

شريان الحياة لأي قطاع، وينبغي على دبي أن تحث الخطا لتصبح المركز العالمي للفنانين ورواد الأعمال الإبداعية والشركات ذات الأفكار الخلاقة في مجال الثقافة والفنون الإسلامية، ففي جميع المدن العالمية المبدعة، يكون الفنانون ورواد الأعمال الإبداعية والموظفون ذوو المهارات الفكرية العالية هم محركات الابتكار والتنمية الحضرية لمساهماتهم في بناء المراكز والشبكات الإبداعية اللازمة لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمدينتهم ومناطقهم. وتمتلك دبي سجلاً حافلاً باستقطاب المواهب العالمية عبر توفير الفرص والبيئة الحاضنة. ويعتبر النمو المذهل والتنوع الاقتصادي دليلاً ملموساً على طموحنا الكبير وقدرتنا العالية على استقطاب المواهب وتنفيذ استراتيجياتنا وفقاً لأفضل المعايير العالمية، وبناء على نجاحنا هذا، ينبغي تطوير الحاضنات الفنية ومساحات العمل الحية ذات التكلفة المناسبة حتى نستطيع توفير الفرص للفنانين ورواد الأعمال الإبداعية والثقافية، فضلاً عن فرص الإرشاد والتواصل والمشورة حول كيفية تأسيس الأعمال.

أما المقوم الثاني فيتمثل في إرساء بنية تحتية ثقافية عالمية المستوى، ومن شأن ذلك أن يعزز جاذبية دبي ويرسخ سمعتها مركزاً عالمياً للثقافة والفنون الإسلامية. ويكشف الاستطلاع، الذي أجرته «دبي للثقافة»

دبي مركز عالمي للقطاعات الإبداعية الإسلامية

دبي - البيان

اعتبر 34% من سكان دبي المستطلعة آراؤهم ضمن استبيانات «رؤى عالمية حول الاقتصاد الإبداعي الإسلامي» الإمارة مركزاً عالمياً للثقافة والفنون الإسلامية، كما يعتبر 62% من السكان أن الثقافة والفنون الإسلامية لها أثر مهم بالنسبة لمستقبل دبي الاقتصادي. ويشير ذلك إلى أنه وبالرغم من عدم دراية السكان التامة بمزايا الاقتصاد الإبداعي، فهم يدركون قدرة دبي على استقطاب المواهب والاستثمارات اللازمة لإرساء مركز مزدهر في المنطقة. وعموماً، يعتقد 45% من سكان دبي أن الميزة الرئيسية لتطوير قطاع اقتصادي قوي للثقافة والفنون الإسلامية هي تعريف العامة بهذه الثقافة. ويشير 1 فقط من أصل كل 5 أشخاص إلى أن استحداث فرص العمل هو الميزة الرئيسية للقطاعات الإبداعية، مقابل 33% يعتقدون بأهمية الصلة بين التمويل الإسلامي واقتصاد الثقافة والفنون الإسلامية. وفيما تولى الإناث من السكان أهمية أكبر لموضوع تثقيف الجمهور

ورعاية المواهب، يركز الذكور على المزايا التي تساهم في تعزيز مكانة دبي كمركز للتمويل الإسلامي. وفي الوقت ذاته، تُجمع مختلف الفئات العمرية على أن تثقيف الجمهور هو الميزة الرئيسية لتطوير قطاع اقتصادي قوي للثقافة والفنون الإسلامية في دبي وتقدير مزايا صورة المدينة كمركز مالي إسلامي. ويميل السكان بصورة عامة إلى الاعتقاد بأن مدينتي دبي وإسطنبول هما المركزان العالميان الأبرز للفنانين والشركات والمؤسسات في قطاع الثقافة والفنون الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط. وتظهر الإناث إلى دبي كمركز عالمي بنسبة أكبر من الذكور (38% مقابل 31%)، في حين أن 37% من السكان الأصغر سناً لا يعتبرون دبي مركزاً عالمياً للثقافة والفنون الإسلامية، وذلك بخلاف 55% من أفراد الفئة التي يزيد عمر أفرادها على 55 عاماً والذين يعتقدون أنها كذلك. ويبدو أن النظر إلى دبي كمركز عالمي للثقافة والفنون الإسلامية يتأثر إيجابياً بارتفاع مستوى التحصيل العلمي.

بناء جسور تعاون مع دبي كمركز عالمي لتجارة المنتجات الحلال

الإماراتي نحو القطاعات غير النفطية، زادت هذه الفرص وزادت معها الحاجة لمزيد من الاستثمارات المتبادلة خاصة في مجال الأغذية الحلال. لقد دلت نتائج هذه البعثة على وعي مراكز الإنتاج العالمية بالتحويلات الإسلامية التي تتيح فرصاً كبيرة لتعزيز التعاون بيننا وبين هذه المراكز. كما سلطت البعثة الضوء خلال زيارتها على الفرص الواعدة للاستثمار المتبادل.

بناء المزيد من جسور الثقة والتعاون بين دبي كمركز عالمي لتجارة المنتجات الحلال وبين أستراليا ونيوزلندا، المعروفتين بزخم إنتاجهما الزراعي والحيواني ويكونهما من أهم مصادر الغذاء لمنطقة الخليج العربي بشكل خاص. كان لا بد من بحث الفرص التجارية الضخمة التي تتيحها العلاقة التاريخية بين الإمارات من ناحية وأستراليا ونيوزلندا من ناحية ثانية، إذ بلغ حجم التبادل التجاري غير النفطى بين أستراليا والإمارات 2,1 مليار درهم عام 2016، وبين نيوزلندا والإمارات نحو 1,6 مليار دولار في العام ذاته. وكلما تحول الاقتصاد الوطني



استقطبت القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي 2016 أكثر من 3000 مشارك | البيان

في إطار استعراض مدى التفاعل العالمي مع مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي، أشار عبدالله العور إلى أن هذا التفاعل يمكن قياسه بعدة عوامل، منها عدد المشاركين في القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي والذي يزيد على 3,000 من مختلف دول العالم. بالإضافة إلى عدد الدول المنظمة للمنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال والتي بلغ عددها 23 دولة بالإضافة إلى طلبات انضمام جديدة يتم دراستها واستكمال شروط انضمامها قريباً. كما تمكنت الهيئة من جذب 21 جهة اعتماد تنتمي إلى 19 دولة مسؤولة عن

إنتاج وتصدير 80% من الأغذية حول العالم، ولفت العور أيضاً إلى التفاعل الدولي الكبير مع مركز الإمارات العالمي للاعتماد، حيث يتعامل الآن مع 57 مركزاً دولياً في جميع قارات العالم، منها 22 مركزاً في أوروبا و16 مركزاً في آسيا و6 مراكز في كل من أستراليا وأفريقيا و5 مراكز في أميركا الشمالية ومركزان في أميركا الجنوبية، فيما وصل عدد الجهات التي تم اعتمادها إلى 524 جهة. وحول أهمية البعثة التي نظمتها المركز بالتعاون مع مؤسسة دبي لتنمية الصادرات إلى كل من أستراليا ونيوزلندا قال العور إن الهدف من البعثة يتمثل في

أهمية الاقتصاد الإسلامي



استثمار طاقات الشباب



■ يُشكل الشباب النسبة الأكبر من الشعوب المسلمة | البيان

تفهم واستيعاب رغبات الجمهور والشباب بشكل خاص.

ولفت العور إلى وجود مجال آخر تتجلى فيه أهمية تسليط الضوء على قطاعات الاقتصاد الإسلامي ذات البعد الثقافي فتورة الاتصالات أو عولمة الثقافة وما أدخلته من قيم وثقافات سببت إرباكاً للهويته الثقافية لدى معظم الشعوب بطبيعة الحال نحن مع التبادل الثقافي، بل نرى فيه ضرورة وشرطاً لبناء واقع أفضل ومستقبل أكثر أمناً واستقراراً، لكن العلاقة بين الثقافات المختلفة لن تعطي ثماراً جيدة إلا إذا أدرك كل طرف فيها هويته وما تحويه من قيم وأخلاقيات تشترك فيها كل الشعوب.

وأكد أن الاعتزاز بالهوية الثقافية الإسلامية سيؤدي بالشباب المسلم إلى احترام الهويات الأخرى، وقبل كل ذلك سيعزز ثقته بإمكانياته وما يستطيع أن يقدمه من خلال نشاطاته التي يمارسها في إطار اقتصاد يبنى قيماً وأخلاقاً سامية. ولفت إلى أن تأثير الثقافة الاقتصادية الإسلامية لا يتوقف فقط عند المسلمين بل يظل المستهدفين أيضاً، فقطاعات الاقتصاد الإسلامي التي تلامس وجدان 1,6 مليار مسلم ما زالت تعتبر ناشئة وقابلة لاستقبال المزيد من الاستثمارات. هناك 1,6 مليار مسلم ينتظرون أن يروا ثياباً تعكس ثقافتهم في الأسواق المحلية والعالمية.

التنمية الاجتماعية معيار نجاح الاستثمارات

تحديد لشكل المرحلة الاقتصادية المقبلة، وأوضح العور أن الإجابات عن هذه الأسئلة كانت كثيرة ومتنوعة ومتناقضة أحياناً، مشيراً إلى أن ما يحدد جودة الاستثمار هو جودة القطاعات المستهدفة، وهنا لا نعني فقط القطاعات التي حققت نمواً سريعاً وكبيراً خلال مرحلة قصيرة بل أيضاً القطاعات الناشئة التي تمتلك القابلية والفرصة للنمو وقادرة على استيعاب الاستثمارات وتحويلها إلى عمل تظهر نتائجه على الأرض، مشيراً إلى أن وجوده الاستثمارات وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي تتوقف على مدى جودة المعايير والضوابط التي تنظم مجمل عمليات النشاط الاقتصادي فالمعايير والضوابط التي تمثلها مرجعيات منحازة إلى مصلحة المستثمر والمستهلك والمنظومة الاقتصادية بشكل عام باتت أحد محفزات النمو وأهم عوامل النجاح واستدامة الثروات لأنها توفر آليات لقياس كفاءة العمل ومدى انسجام عملياته اليومية مع استراتيجياته بعيدة المدى ولأنها أوجدت صيغة مقبولة على الرقابة ومركزية التخطيط لدى المستثمرين تجمع بين حرية السوق وضرورات أن يعكس نشاطها إيجاباً على المجتمعات.

دبي - البيان

قال عبدالله العور: إنه ومنذ إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي، كان هناك إدراك أن نمو الاقتصاد الإسلامي يقوم على أساس استعادة وإحياء ثقافته، فالغالبية العظمى من الشعوب المسلمة هي من الشباب الذين يشكلون قوة استهلاك وإنتاج هائلة، وقوة وجدانية تريد التعبير عن ذاتها من خلال الفنون والهوايات والإبداعات، إذ يستطيع أي نظام اقتصادي أن يستفيد من طاقة الشباب في الإنتاج، وأن يروج لهم سلعه وخدماته ويحقق أرباحاً كبيرة، لكن هذه الحال لن تبنى علاقة سليمة بين الشباب والمؤسسة الاقتصادية أو النظام الاقتصادي ولن يستطيع الشباب أن يلمسوا الأثر الاجتماعي لتوظيف جهودهم ولن يشعروا أيضاً أن هذه المنظومة الاقتصادية كافية لاستيعاب نواح أخرى هامة في حياتهم كالفنون والهوايات والرغبة في نمط معين من الملابس أو نوع معين من الترفيه والتثقيف، لذا نحن نعتبر أن توفير الانسجام بين الحاجات المادية والروحية للشباب بشكل خاص هو إحدى الغايات الأساسية للاقتصاد الإسلامي. ومن خلال تسليط الضوء على قطاعات الثقافة كالفنون والحرف والنظ والتصميم وغيرها نستطيع فقط أن نوفر منظومة اقتصادية قادرة على

الربط بين المعرفة والتقنيات الرقمية يُقدّم منظومة اقتصادية فاعلة

دبي عنوان للباحثين عن أدوات فاعلة وآمنة للتمويل عالمياً

توجه نحو تنظيم وقوننة المعاملات المالية وتعزيز المعرفة

حياتهم اليومية. فيما يمثل الدافع الثاني في تسليط الضوء على أهمية الركائز الداعمة للقطاعات التي تستهدفها الاستراتيجية المحدثة، وهي المعرفة والمعايير والاقتصاد الإسلامي الرقمي، في تسريع نمو الاقتصاد الإسلامي، إن الربط بين المعرفة والتقنيات الرقمية يقدم للعالم منظومة اقتصادية فاعلة في أذائها وفي قدرتها على التعامل مع مستجدات الأسواق واستشراف مستقبلها وتحديد اتجاهاتها، إلى جانب ما تقدمه من آليات للإدارة والتخطيط اللازمين لمتابعة النمو. أما الدافع الثالث، فهو استحداث مؤشرات نستطيع من خلالها قياس مستوى مساهمة الاقتصاد الإسلامي في الأسواق المحلية كمقدمة لاستحداث مؤشرات مثيلة للأسواق العالمية. ولفت العور إلى أن تجربة السنوات الثلاث الماضية من مسيرة الاقتصاد الإسلامي، أثبتت أنه يمكن تذليل التحديات مهما بلغ حجمها، فما تحقق من منجزات فاق توقعاتنا. موضحاً أن التحديات الأساسية التي يتواصل العمل على تذليلها تتمثل في إتمام مهمة توحيد المعايير والمرجعيات قدر المستطاع. وقال نحن نتعاون مع شركاتنا الاستراتيجية لتصميم خطط ومبادرات تستهدف تسريع تحقيق هذه المهمات ونأمل أن نعلن خلال الأشهر والأسابيع المقبلة عما تحقق في هذا السياق.

دعائم

أكد عبدالله العور أن المرحلة المقبلة ستشهد تركيزاً على المعرفة والمعايير والاقتصاد الرقمي كونها دعائم القطاعات الرئيسية للاستراتيجية المحدثة، حيث يتم العمل على عدد من المبادرات المرتبطة بتنظيم وقوننة المعاملات المالية، وتعزيز المعرفة كما رأينا في مبادرة إطلاق كتاب رؤى عالمية حول الاقتصاد الإسلامي الإبداعي. فهناك مبادرات مقبلة سيتم الإعلان عنها حين إقرارها وهي مبادرات مختصة بنمط الحياة الإسلامي، والهندسة المعمارية والاتصالات والإعلام والترفيه والاقتصاد الرقمي الإسلامي.

قطاعات وركائز

وفيما يتعلق بدوافع تحديث الاستراتيجية أوضح العور أن الدافع الأول هو نجاحنا خلال السنوات الثلاث الماضية بالتعريف بقطاعات الاقتصاد الإسلامي وركائزه السبع التي تضمنتها الاستراتيجية الأولى لمركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي، لذا بات من الضروري الدمج بين هذه القطاعات والركائز ضمن ثلاثة محاور أساسية لتعزيز هيكلية الاقتصاد الإسلامي والترابط بين قطاعاته المختلفة. فالتمويل الإسلامي والمنتجات الحلال ونمط الحياة الحديثة تشتمل على دالتين: الأولى أن الاقتصاد الإسلامي نظام متكامل لديه مصادر تمويل لمنتجاته كما لديه سوق ضخمة من المستهلكين المسلمين وغير المسلمين الذين يحتاجون إلى هذه المنتجات في

الإجمالي المحلي، ليس لدبي فقط بل للإمارات.

خطوات كبيرة

وحول أبرز الإنجازات التي تم تحقيقها حتى الآن قال العور إن المركز حقق الكثير بالتعاون مع شركائه خطوات كبيرة ما عزز مكانة دبي في مركز الاهتمام العالمي عند الحديث عن الاقتصاد الإسلامي.

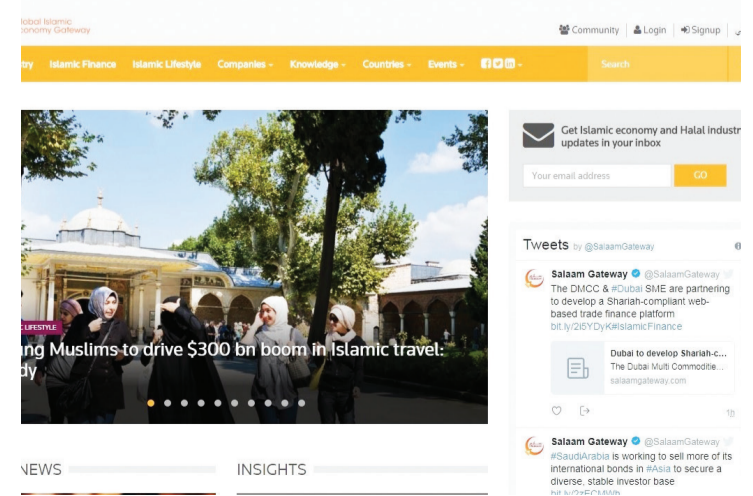
ومن دلالات هذه المكانة التي حققتها دبي، تنظيم القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي التي تستقطب في كل دورة نخبة من الخبراء وذوي الاختصاص وأصحاب القرار، وبوابة سلام إلكترونية والمنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال ومركز الإمارات العالمي للاعتماد، والمنظمة العالمية للأوقاف، وبرنامج سلمى الوقفي الإغاثي وغيرها.

وأشاد العور بما حقته دبي من تفوق على مراكز عالمية لها تاريخها ومكانتها في إدراج الصكوك في أسواقها المالية، حيث بلغت القيمة الاسمية الإجمالية للصكوك المدرجة 51,2 مليار دولار، منها 49,06 مليار دولار في «ناسداك دبي»، و2,15 مليار دولار في سوق دبي المالي بحسب بيانات بورصة ناسداك دبي. تستحوذ ناسداك دبي وحدها على 85% من قيمة الصكوك عالمياً، هذا يعني أن هناك إقراراً دولياً بكفاءة البيئة التنظيمية والتشريعية

منظومة اقتصادية مستدامة

بالنسبة لبوابة سلام التي أصبحت محور اهتمام شركات عالمية من دول غير إسلامية تسعى إلى الانضمام إلى عضويتها والتسجيل فيها. كما طرأ تحول جوهري في ثقافة المستهلكين، فالمستهلك اليوم وعلى قدرته أيضاً في مساعدة الدول النامية على تشييط وتطوير قطاعاتها الاقتصادية الأساسية. وأكبر دليل على الثقة العالمية بالاقتصاد الإسلامي وبما حققته دبي من ترسيخ لهذه الثقة هو أن المنظمة العالمية للأوقاف والمنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال جذبا إليهما أعضاء من دول غير إسلامية، كذلك الأمر

دفعت الأزمة المالية العالمية الكثير من الدول غير المسلمة للبحث عن بدائل اقتصادية مستدامة تقلل من احتمال تكرار الأزمة التي عانى منها الملايين حول العالم، وتزامن هذا البحث مع إطلاق مبادرة دبي عاصمة الاقتصاد الإسلامي عام 2013 الأمر الذي جعل النظريين الاقتصاديين وصناع القرار من غير المسلمين يتحدثون عن الأمل الذي تقدمه هذه المنظومة الاقتصادية بحسب عبد الله العور، الذي أشار إلى أن اعترافاً من أهم المؤسسات والمنظمات العالمية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين،



■ باتت بوابة سلام محط اهتمام شركات من دول غير إسلامية | البيان

المستفيدين منها بنحو ربع سكان العالم. إذ هناك استثمارات إسلامية ضخمة، والفرص المتاحة غير المستغلة أكبر من ذلك بكثير، لذا نعتبر أن التوجه العالمي نحو المزيد من الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الإسلامي يستند على تجربة ناجحة لهذا الاقتصاد. ويستند أيضاً إلى ثبات المصارف الإسلامية إبان الأزمة العالمية.

8 تريليونات دولار، ويقدر حجم العملاء

ترسيخ الريادة الإماراتية في قيادة الاقتصاد الإسلامي عالمياً

تستهدف الاستراتيجية المحدثة لمبادرة «دي عاصمة الاقتصاد الإسلامي» ترسيخ المكانة الرائدة، التي حققتها دبي والإمارات في قيادة نمو الاقتصاد الإسلامي محلياً وإقليمياً وعالمياً، لتكون مرجعية عالمية موثوقة لمنظومة الاقتصاد الإسلامي. وتركز على الأثر الاستراتيجي بعيد المدى لمنظومة الاقتصاد الإسلامي من خلال تفعيل مساهمة الاقتصاد الإسلامي في الناتج المحلي الإجمالي لدبي والإمارات، وذلك استكمالاً للجهود التي شهدتها المراحل الأولى للاستراتيجية في وضع دبي والإمارات على خريطة الاقتصاد الإسلامي العالمي، من خلال إطلاق عدد من المبادرات الرامية إلى تطوير قطاعه، وتالياً أبرز مكونات الاستراتيجية.

3 قطاعات رئيسية

3

نمط الحياة الإسلامي
التصاميم والثقافة الإسلامية

327

مليار دولار إنفاق المسلمين في العالم على منتجات
الموضة والأزياء الإسلامية في 2020

2

قطاع الحلال

اعتماد
يعمل مسار تطوير الصناعات
الحلال ضمن مبادرة «دي عاصمة
الاقتصاد الإسلامي» على تطوير آلية
لإعتماد المنتجات الحلال بالتنسيق
مع الجهات المتخصصة في هذا
المجال، ودعم مختبرات الفحص
والتحليل

جهود

تتطوي استراتيجية دبي عاصمة
الاقتصاد الإسلامي على تمكين الجهود
الرامية إلى تنمية هذا القطاع وزيادة
حجم أعماله من خلال تعزيز نطاق
السلع الأولية والمواد الخام، وتأسيس
بوابة عبور عالمية لتكون بمثابة همزة
الوصل بين المنتجين والمستهلكين على
حد سواء

1

التمويل الإسلامي

2.61

تريليون دولار حجم
الصيرفة الإسلامية بحلول
2020

3.25

تريليونات دولار قيمة
الأصول المالية الإسلامية في
العالم بحلول 2020

1143

المؤسسات المالية الإسلامية
العاملة في مختلف أنحاء
العالم

233

مليار دولار حجم الإنفاق
على السياحة العائلية
بحلول 2020

السياحة العائلية

8.6%

نمو القطاع في العالم في
الفترة بين 2014 - 2020

شركات

يعمل «مركز دبي لتطوير الاقتصاد
الإسلامي» على التنسيق بشكل أكبر مع
الأطراف المعنية للترويج لمجموعة من الأنشطة
والمبادرات، ويتضمن ذلك: بناء شركات مع
المتاحف الدولية لعرض الفنون الإسلامية في دبي •
بناء شركات مع دور المزايدات الدولية لتطوير قطاع
تجارة الفنون الإسلامية والتكيز على تدريس
الفنون الإسلامية في المؤسسات الأكاديمية
وغيرها

3

ركائز

المعرفة

1 يتعاون المركز مع الأطراف المعنية لتأسيس
مراكز للاقتصاد الإسلامي ضمن الجامعات
بهدف توفير درجات البكالوريوس والدراسات
العلية، بالإضافة إلى التدريب في مجالات
محددة ضمن الاقتصاد الإسلامي، ودعم
القدرات البحثية.

المعايير

2 تتضمن ركيزة المعايير والشهادات الإسلامية
ضمن الاستراتيجية مهمة تطوير المعايير
الحالية التي تطبقها جميع المؤسسات
والشركات في قطاع الاقتصاد الإسلامي،
بالإضافة إلى استحداث واعتماد أي معايير
جديدة من شأنها أن تسهل من أعمال تلك
الشركات، بما في ذلك المواصفات والشروط
التجارية والصناعية التي ينبغي أن تتوفر في
أي منتج أو خدمة لضمان توافرها ومطابقتها
لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

الاقتصاد الإسلامي الرقمي

3 277 مليار دولار
إنفاق المسلمين على الاقتصاد الإسلامي الرقمي
بحلول 2020

23

الدول التي انضمت للمنتدى الدولي
لهيئات اعتماد الحلال بالإضافة إلى
طلبات انضمام جديدة يتم دراستها
واستكمال شروط انضمامها قريباً



3000

المشاركون في القمة العالمية
للاقتصاد العالمي في دبي خلال
2016



524

الجهات المعتمدة مع مركز
الإمارات العالمي للاعتماد



85%

حصة ناسداك دبي من قيمة
الصكوك المدرجة في العالم



2.15

مليار دولار الصكوك المدرجة في
سوق دبي المالي



البيان

إعداد: بشار باغ - جرافيك: محمد أبوعبدة

المصدر: مركز دبي لتطوير الاقتصاد الإسلامي